المحور السادس:المسؤولية الاجتماعية للشركات

أولا:تعريف المسؤولية الاجتماعية ومبادئ المسؤولية الاجتماعية.

يعتبر موضوع عدم الكفاءة في الإدارة وسوء استغلال السلطة في بعض المؤسسات على المستوى الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أثبتت وجود أزمة ثقة وفساد إداري من أهم الأسباب المؤدية لظهور موضوع الحوكمة في المؤسسات والحوكمة في المصارف بصفة خاصة، وذلك لأن النظام المصرفي هو العامل الرئيسي في قيادة أي مرحلة انتقالية لأي اقتصاد، حيث يتضمن نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية بصفة خاصة تبني أسلوب المسؤولية الاجتماعية كخاصية أساسية لتفعيل هذا النظام.

1-**تعريف المسؤولية الاجتماعية:**

تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها المفهوم الذي تهتم بموجبه الشركات بمصالح المجتمع ، وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين والموظفين وحملة الأسهم والمجتمعات والبيئة وذلك في كل العمليات التي تقوم بها.

كما يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم البيئة في آن واحد،كما أن الدور الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون مبني على مبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة "[1]

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" .

ويعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف الأخلاقي والمساهمين في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المهنية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل.[2]

أولا: الأسباب التي أدت لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية: [3]

1-العولمة: وتعد من اهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، و أصبحت تركز في حملاتها الترويجية على انها تهتم بحقوق الانسان، وانها تلتزم بتوفير ظروف عمل امنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال كما انها تهتم بقضايا البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية.

2-تزايد الضغوط الحكومية و الشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك و العاملين و البيئة، الامر ال\ي قد يكلف المنظمة أموالا طائلة اذا ما رغبت في ا لالتزام بتلك التشريعات، و تحالف ذلك قد تتعرض للمقاطعة و و بخروج من السوق بشكل عام.

3-الكوارث و الفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا او خسائر نتيجة المنتجات المعابة.

4-التطورات التكنولوجية المتسارعة: و التي صاحبتها تحديات عديدة امام مؤسسات الاعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في ا\واق المستهلكين وتنميته مهارات متخذي القرار.

1

2

3

خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد قائم على المعلومات و المعرفة و زيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة اكبر من رأس المال المادي و بالتالي امنح لزاما على المؤسسات مضاعفة الجهود و السعي لبناء علاقات استراتيجية اكثر عمقا مع شركاء العمل و المؤسسات التي تهتم بحماية البيئة و المجتمع المحلي.

ثانيا: مراحل تطور اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية:

1-مرحلة تعظيم الأرباح (1800-1920): و في هذه المرحلة كانت المسؤولية الأساسية الاعمال هي تعظيم الأرباح والتوجه نحو المصلحة ال\اتية الصرفية ورفع شعار "ماهو جيد لي جيد للبلد".

2-مرحلة إدارة الوصاية: (أواخر العشرينيات –بداية التسعينيات): خلال ه\ه الفترة كانت مسؤولية الاعمال الأساسية هي تحقيق الزرع الملائم ال\اي يحقق المصلحة ال\اتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين و العاملين، اما الشعار خلال ه\ه الفترة "ماهو جيد للشركات جيد للبلد".

3-مرحلة إدارة نوعية الحياة (من أواخر التسعينيات- حتى الوقت الحاصر): تقوم المسؤولية الأساسية الاعمال على ان الربح ضروري و لكن الافراد اهم من النقود، و\ا ما يحقق المصلحة الخاصة للشركات ومصالح المساهمين و المجتمع ككل، شعارها "ماهو جيد للمجتمع جيد للبلد".

الفرع 02: نظريات المسؤولية الاجتماعية:

1-النظرية النيوكلاسيكية "نموذج sharholder" :

هي نظرية رافضة لفكرة المسؤولية الاجتماعية أساسها "لاشيء سوى اعلى الأرباح للمالكين" و رائد هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريد مان الحائز على جائزة كوبل في الاقتصاد و الذي يشير الى ان ممارسة المسؤولية الاجتماعية يكون من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية و الربحية لفائدة المساهمين و ان مبدا تعظيم قيمة المساهم هو الهدف الاجتماعي المناسب المؤسسات لانه يعادل تعظيم الثورة الاجتماعية للمؤسسة.

2-نظرية الوكالة " la théorie de lagence"

وقد تطرقنا الى هذه النظرية سابقا ،حيث حسب هذه النظرية فان العلاقة بين المسيرين و المساهمين في اطار حوكمة الشركات و ان أصحاب المصالح لهم قدرة على التأثير على القرارات الاستراتيجية للمسيرين.

3-نظرية أصحاب المصالح "stare holders" : أصحاب المصالح هم الافراد او المجموعات التي تتاثر مباشرة بسلوكيات المؤسسة ولهم حصة من أدائها، وحسب هذه النظرية تعتبر المؤسسة نتيجة لعلاقات مختلفة بين مجموع أصحاب المصالح الذين لا ينحصرون فقط في مجموع المساهمين، وانما مجموع الفاعلين المشمولين بنشاطات وقرارات المؤسسة والمسؤولية اتجاه المجتمع تصبح المسؤولية تجاه أصحاب المصلحة.

المطلب الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على المنظمات بجانب البحث على الثورة والربح الاهتمام بالبيئة و المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها ك\لك العمل في اطار من الشفافية و مراعاة اخلاقيات الاعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد و المنافسة الشريفة.

و بالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة من خارجها بوصفها تمثل قراراتها لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالافراد والموارد المستخدمة و المرتبطة بالاداء المحقق للعمل داخل المنظمة و ال\اي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمال المهنية، اما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها.

أولا: المفاهيم الفكرية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات:

أ/المفهوم الكلاسيكي:

يستند على أفكار الاقتصادي الشهير آدم سميث القائمة على مبدأ "ماهو جيد للمؤسسة جيد للمجتمع" ، باعتبار الربح الهدف الأول و الأخير للمسؤولية وهو منفعة المجتمع، و يشير العالم ميلنون فريدمان بقوله: "هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الاعمال و بما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها الأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح على الأمد الطويل وجعل \لك قاعدة في انجاز اعمالها"

الا ان كافة المنظمات تسعى لتقديم افضل الخدمات للمجتمع ككل مع تحقيق اعلى مستوى ممكن من الأرباح بمراعاة الاحكام القانونية والقواعد الأخلاقية الشائعة و به\ا يعتبر الربح الهدف الوصيد للمنظمة.

ب/المفهوم الإداري:

يشير العالم الاقتصادي (paul samuelson): "ان منظمات الاعمال الكبيرة هذه الأيام لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل انها يجب ان تحاول وبشكل عام عمل ما هو افضل" ، فمع التطورات الحاصلة و الطبيعية الجديدة للمنظمات ظهرت فجوة كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية و الأهداف التي تطمح المنظمة الوصول اليها، فتبلورت الأفكار مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كارضاء حاجات الفراد و الاهتمام بالعمال كتوفير الامن، السلامة، الرعاية الصحيحة ... الخ.

و ما عزز المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي بوصفها المفهوم كونه "يمثل علاقة المنظمة بالزبائن و المجتمع ككل".

ت/المفهوم البيئي:

ظهر مفهوم جديد سمي ب "المفهوم البيئي" او "نموذج البيئة الاجتماعية" حيث اعتبر المفهوم الكثر حداثة و ارتباطا بالبيئة، و ما ميز ذلك مختلف الأبحاث و الدراسات التي اجراها العديد من الباحثين و كأفضل مثال دراسة كل من :

(ralph nader and johnk. Galbraith) على مجموع المنظمات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع، وبها وصلا الى استنتاج مفاده:

"عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة"، بمعنى ان المصلحة العامة للمجتمع من أولويات المنظمة وفوق أي اعتبار ذاتي.

و بالتالي فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يقوم على مدى تحيقي مصلحة المجتمع مع تحقيق الأرباح على المدى الطويل بمراعاة حاجات الافراد و تلبياتها و المحافظة على البيئة و اعتبارها مسؤولية الجميع.

2-**مبادئ المسؤولية الاجتماعية**:

إن عملية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات تستند إلى مجموعة من المبادئ نذكرها في النقاط التالية:[3]

- ✓ القيم والأخلاقيات : وهذا من خلال تطوير الممارسات الأخلاقية في المؤسسات وذلك في التعامل مع أصحاب المصالح وأصحاب الحق.
- ✓ العلاقات التعاونية : أي توفر العدالة والأمانة مع شركاء العمل .
- ✓ الارتباط المجتمعي: بموجب هذا المبدأ تعمل المؤسسة على تعميق علاقتها بالمجتمع الذي تتعامل معه عن طريق اهتمامها بثقافته واحتياجاته.
- ✓ مواصفات موقع العمل: وهو ارتباط نشاط المؤسسة بإدارة الموارد البشرية بهدف ترقيته وتنميته على المستوى الشخصي والمهني وهذا ما يستلزم احترام حقوقهم في الممارسة العادلة في العمل ، الأجور ،البيئة الآمنة للعمل ، المزايا...الخ
- ✓ تقوية وتعزيز السلطات: من خلال توازن الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء وذوي المصالح.

- ✓ الأداء المالي والنتائج: ويمثل هذا الجانب عمل المؤسسة في تحقيق هدف تعزيز النمو عل المدى البعيد لتعويض المساهمين برأس مال بمعدل تنافسي وللمحافظة على الممتلكات.
- ✓ المنتجات ذات الجودة :حيث تعمل المؤسسة على تقديم أعلى مستوى للمنتجات والخدمة بما يتوافق مع رضا الزبون وسلامته.
- ✓ المساءلة والمحاسبة :الكشف عن المعلومات والأنشطة الخاصة بالمؤسسة لذوي الشأن لاتخاذ القرارات الضرورية .
- ✓ الحماية وإعادة الإصلاح البيئي : من خلال الترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات وإدماج ذلك في عملياتها اليومية.
- ✓ احترام الحقوق الأساسية للإنسان :أي أن تقوم المؤسسة بالممارسات والسياسات الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

3: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

ويمكننا في هذا الجانب التعرف على الأبعاد التالية للمسؤولية الاجتماعية "

- ✓ المسؤولية الاقتصادية : حيث من خلال هذا البعد فان المؤسسة يجب أن ترتكز على هدف تعظيم الأرباح ، حيث تبقى المساهمات من الجانب الاجتماعي هي نواتج عرضية مشتقة من هذا الجانب.[4]
- ✓ المسؤولية القانونية: ويستمد هذا البعد القوانين من التشريعات والقوانين المعمول بها في الدولة ، حيث يتم الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال عدة قضايا تمس حماية البيئة ، حماية المستهلك ، المشاركة في حل مشكلات المجتمع ،وهذا راجع لعدة مشاكل ناتجة عن ممارسات منظمات الأعمال مثل تلوث البيئة ، التخلص من فضلات ومخلفات المصانع التي ترمى في البحار والأنهار ، إضافة إلى قضايا تأمين السلامة والعدالة للأفراد من جانب عدم التمييز العرضي والجنسي أو الديني ، بالإضافة إلى النظر في حالات الإصابة والتقاعد ، توفير العمل للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.[5]
- ✓ المسؤولية الأخلاقية: ويخص هذا البعد عملية تحديد سلوك تسويقي مقبول في المجتمع من خلال الالتزام بالمبادئ والمعايير الأخلاقية ، بالإضافة إلى مراعاة الأخذ بهذه المبادئ والمعايير في عملية اتخاذ القرار وهذا لضمان الاستمرار.
- ✓ المسؤولية الإنسانية: وهي بمثابة عمل طوعي غير مفروض أو ملزم للمؤسسة ، وهي بمثابة مساهمة المؤسسة في تعزيز الموارد في المجتمع ، وتحسين نوعية الحياة من خلال مبادرات إنسانية طوعية ومثال ذلك برامج التدريب غير المرتبطة بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية.[6]
- ✓ هناك اربع مستويات للمسؤولية الاجتماعية، لا تزال محل اعتماد من الباحثين و الخبراء في هذا المجال و الجدول بين العناصر التي تربط بابعاد المسؤولية الاجتماعية.

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	-منع الاحتكوار وعدم الاضرار بالمستهلكين -احترام قواعد المنافسة و عدم الحاق الأذى بالمنافسين
	التكنولوجيا	-استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي و الخدمات التي يمكن ان يوفرها.

		-استخدام التكنولوجيا في معالجة الاضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	-عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها -حماية الأطفال صحيا وثقافيا. -حماية المستهلك من المواد المزورة و المزيفة
	حماية البيئة	-منع تلوث المياه و الهواء و الربة -التخلص من المنتجات بعد استهلاكها -منع الاستخدام التعسفي للموارد. -صيانة الموارد وتنميتها.
	السلامة و العدالة	-منعالتمييز على أساس العرق او الجنس او الدين -ظروف العمل ومنع عمل الاحداث وصغار السن -إصابات العمل -التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي -عمل المرأة و ظروفها الخاصة -المهاجرون وتشتغيل غير القانونيين -عمل المعوقين.
الاخلاقي	المعايير الاخلاقية	-مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك -مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف -مراعاة حقوق الانسان
	الأعراف القيم الاجتماعية	-احترام العادات و التقاليد -مكافحة المخدرات و الممارسات اللا أخلاقية
الخيري	نوعية الحياة	-نوعية التغذية، الملابس، الخدمات، النقل العام، الذوق العام

المصدر: طاهر محسن وصالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية، دار وائل، الأردن، 20005، ص 82.

4: علاقة المسؤولية الاجتماعية بنظام الحوكمة.

إن تطبيق الحوكمة في البنوك أمر ذو أهمية أكثر من المؤسسات الأخرى لأن انهيار البنوك قد يؤدي إلى انهيار النظام المالي ككل مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية، وبالتالي التأثير السلبي على الاقتصاد ككل ،حيث يعرف مصرف التسويات الدولية الحوكمة في النظام المصرفي على أنها : " الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي من خلالها يتم تحديد كيفية وضع الأهداف، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، وذلك في ظل العمل بالقانون والنظم السائدة، وبما يضمن تحقيق حماية مصالح المودعين .[7]

المطلب الثاني: معايير قياس الأداء في المسؤولية الاجتماعية [1]

تعد مسألة المعايير المناسبة لقياس الأداء الاجتماعي من اصعب المسائل في تقدير فعالية تلك الأنشطة، نظرا للاختلافات في الفلسفات و المنطلقات و الأهداف التي تؤثر في الأداء الاجتماعي، ويؤثر في منطلقات تلك المعايير عوامل وطنية او اجتماعية و اقتصادية و مالية تختلف من مجتمع لآخر، ومن منشأة لأخرى، ومن امثلة العموامل الوطنية ماتختاره بعض المؤسسات من تمويل الإنتاج الثقافي عموما، كانتاج الأفلام الوثائقية او الأغاني التراثية حفاظا على الهوية الوطنية مثلا في مقامة رياح العالمية و التغريب، او لمقاومة التهويد (كما في المجتمع الفلسطيني مثلا)، ورغم هذه العوائد يصعب قياسها، الا انها تخطئ باجماع كبير بين المعنيين و في الرأي العام بصرف النظر عن كلفتها الاقتصادية، اما العوامل الاجتماعية فمنها ما يتصل بالحفاظ على تماسك المجتمع بفئاته المختلفة، وتكاد هذه القيمة تشكل قاسما مشتركا لا خلاف حول أهميته رغم وجود الاختلاف حول السبل المؤدية له، اما العوامل الاقتصادية فان ذلك بتمثل في الاعتراضات الوجيهة او المتطرفة في ضوء اما وجود بدائل اقل تكلفة، او وجود أنشطة أخرى اكثر نجاعة، وعلى وجه الاجمال، فان موضوعة محاسبة التكاليف للمسؤولية الاجتماعية تظل تمتاز ببعدها الاجتماعي – الإنساني الذي يضل خاضعا للاختلاف و التغيير تبعا للمراحل الزمنية، وتبعا لخصائص المجتمعات و تحدياتها وتبعا لطبيعة الأنظمة السياسية و الاقتصادية التي تتحكم في مثلها العليا.

وقد وضعت جمعية المحاسبين الامريكية مجموعة من المعايير عام 1963 ونشرتها عام 1966، لحساب المسؤولية الاجتماعية، وهي كما يلي:[2]

1-معيار الصلاحية: حيث لابد ان تكون البيانات و المعلومات المحاسبية المتعلقة و بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة بالهدف و الارتباط باستخدامه، وضرورة ان تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للانشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة و الأطراف المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من اعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2-معيار الخلو من التمييز: ويعني ضرورة تحديد الحقائق و التقارير عنها بنزاهة و تجرد، و الاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف او للعوائد الاجتماعية.

3-معيار السببية: و يتمثل في ضرورة تبيان أسباب تحقق او عدم تحقق الأهداف الاجتماعية، حتى يمكن الوصول الى درجة الاقناع العام و اشباع حاجات طالبي المعلومات الاجتماعية، و كذلك تاكيدا لحق المجتمع في معرفة نتائج النشاط الاجتماعي للمنظمة.

4-معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: و يقابل هذا المعيار (معيار التكلف التاريخي للنشاط الاقتصادي) في منظمات الاعمال، ويتعرض هذا المعيار للنقد الشديد، غير ان المغزى الحقيقي في هذا المعيار يصعب قياسه لانه يأخذ بالاعتبار العوائد بعيدة المدى زمنيا للانشطة الاجتماعية.

---

[1] ناصر برادات، عزام أبو الحمام، المسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية للمنظمات، اثراء للنشر و التوزيع ط1، 2013- عممان ، الأردن، ص 219.

[2] نفس المرجع، ص 220.

5-معيار عائد الاجتماعي: ويمتاز هذا المعيار بصعوبة اخضاعه للقياس (لاسباب نسبية و أخرى زمنية) و يمكن ان يحل هذا المعيار محل مبدأ (تحقيق الايراد) في مجال المحاسبة المالية، لانه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية التي لا يوجد لها أسعار محددة او متفق عليها.

6-معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: و يقابل هذا المعيار مبدأ (مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، ويعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجلات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، وهو يتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في قياس العائد الاجتماعي او التكاليف الاجتماعية.

وثمة معيارين رئيسين للفكر المحاسبي لتمييز التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وهما:

1-معيار الهدف من النشاط: ويتمثل في الأهداف غير الإلزامية للنشاط الاجتماعي للمنشأة، و ذلك مثل عقد الدوران التدريبية للعاملين او لابناء المجتمع المحلي، ومثل هذه الأنشطة هي أنشطة غير الزامية تهدف المؤسسة من ورائها تحسين صورة المؤسسة لدى العاملين او لدى المجتمع المحيط.

2-معيار الالزام القانوني: وهو معيار الالزام المنشأة بالتمييز بين التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية، فالانشطة التي يلزم القانون المنشأة بآدائها و الوفاء بها لا تكون أنشطة اجتماعية، و تعتبر تكاليف اقتصادية، على اعتبار ان القانون يخضعها للمساءلة القانونية ان لم تفي بها، ومثل ذلك (توفير مواصلات للعاملين، وتوفير الرعاية الصحيةن و الضمان الصحي، وغيرها)، وهذه الأنشطة على النقيض مما قد تقوم به المنشأة من تعبيد شوارع، و انارة، و غيرها) فهي بهذه الحالة غير مملزمة لكنها تتحمل جراء ذلك تكاليف في نطاق التكاليف الاجتماعية.